

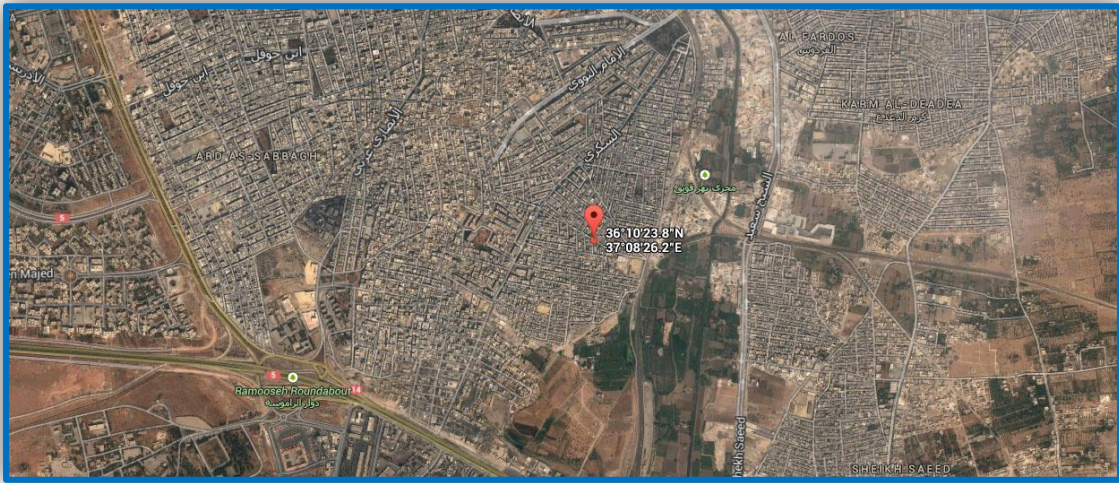
سورية بلا مساجد

تاريخ إعداد التقرير: 2014 / 3 / 5

مجال التقرير: توثيق قصف وتدمير مسجد "أويس القرني" في حي السكري في مدينة حلب يوم الثلاثاء 2013 / 12 / 24

مقدمة:

حي السكري رابط يظهر موقع الحي:



أصدرت الشبكة السورية لحقوق الإنسان تقريراً شاملاً لجميع المحافظات السورية في 6/حزيران/2013 يرصد التدمير المنهجي والواسع الذي أصاب المساجد في سورية على خلفية القصف العشوائي والمتعمد من قبل القوات الحكومية وقد وثقنا في ذلك التقرير تضرر ما لا يقل عن 1451 مابين مدمر بشكل كامل أو جزئي.

ولكن القوات الحكومية استمرت بعد ذلك في استهداف وتدمير المساجد وقد ساهمت عمليات القصف الهائلة على محافظة حلب بالبراميل المتفجرة بتضرر عدد كبير من المساجد.

نشير إلى أن عدد كبير من المساجد يستخدم كمدرسة بالإضافة إلى كونه دار عبادة لأن القصف العشوائي أو المتعمد للقوات الحكومية أخرج ما لا يقل عن 3874 مدرسة عن العمل بحسب تقرير سابق للشبكة السورية لحقوق الإنسان، كما أن بعض الفصائل المتشددة التابعة للقاعدة تستخدم المدارس كمقرات لها وأيضاً بعض فصائل المعارضة المسلحة.

تعتمد منهجية هذا التقرير على زيارات ميدانية قام بها فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان في محافظة حلب و التقى مع أهالي المنطقة التي تعرضت للقصف، ونشير إلى أنه قد تم تغيير أسماء الشهود وفقاً لرغبتهم .

من أجل معلومات أوسع حول منهجية الشبكة في توثيق الضحايا الرجاء الاطلاع على الرابط التالي:

http://sn4hr.org/public_html/wp-content/pdf/english/SNHR%20Methodology.pdf

تفاصيل الحادثة :

قام الطيران الحربي التابع للقوات الحكومية السورية بإلقاء 3 براميل متفجرة في محيط مسجد أويس القرني والذي تم تحويله لمدرسة ابتدائية ، بعد ذلك عاد الطيران الحربي و قصف المسجد بصاروخ وقد تسبب ذلك في مقتل ثلاثة أطفال و جرح ما لا يقل عن عشرة آخرين .

الشبكة السورية لحقوق الإنسان التقت بشاهد العيان حسن صباغ الذي كان متواجداً في موقع القصف وأخبرنا بروايته:

“قراءة الساعة التاسعة صباحاً. استيقظت على أصوات انفجارات ضخمة، تبين أنها ناتجة عن قصف بالطيران الحربي الذي ألقى 3 براميل متفجرة أحدها استهدف بناء سكني قرب مسجد الإخلاص وآخر قرب متجر رشيد دربوك وثالث عند جامع فاطمة، ومن ثم سقط صاروخ استهدف مسجد أويس القرني مما أدى لاشتعال الحرائق فيه، هرعت إلى المكان وقمت بإسعاف طفلة عمرها حوالي 9 سنوات كان مصابة برجلها.

شاهدت الأهالي يهرعون إلى المكان لتفقد أطفالهم ، الحمد لله كان عدد الإصابات محدود نتيجة امتناع أغلب الأهالي عن إرسال أولادهم إلى الجامع للدراسة في الفترة الأخيرة بسبب ازدياد وتيرة القصف على حلب بالبراميل”

يقول فضل عبد الغني رئيس الشبكة السورية لحقوق الإنسان: " لقد ثبت لنا أن غالب قصف القوات الحكومية لا يخدم أهداف عسكرية بل هي عبارة عن عقوبة مقصودة للسكان المدنيين، وغالباً ما يحدث القصف قتلاً ودماراً واسعين ولا يميز بين أعيان مشمولة بالحماية أو غيرها”

الشبكة السورية لحقوق الإنسان التقت مع السيد مروان حجار الذي كان قريباً من المنطقة عند القصف:

"صباح يوم 2013\12\24 كنت في حي الأنصاري بالقرب من حي السكري، بعد أن سقطت عدة براميل على الحي توجهت إلى البيت لأتفقد أهلي، مررت بالقرب من شارع جامع أويس وشاهدت حالة فوضى في المكان وسيارتي إسعاف تخرجان بسرعة من الشارع وسيارة إطفاء تحاول إخماد الحريق سألت عن السبب فأخبرني الناس أن صاروخاً أصاب المسجد. كان هناك عائلة "أم وأب وشاب" يحاولون الدخول عبر الحريق إلى داخل الجامع بحثاً عن ابنهم الذي كان يدرس فيه ،شاهدت طفلة جريحة قام المسعفون بأخذها وشاهدت جثة لطفلة حوالي 10 سنوات كانت مغطاة في الشارع ويأتي الناس للتعرف عليها، كان هناك دمار كبير في مبنى الجامع وفي القاعات التي تم تحويلها إلى مدرسة داخله حيث دمرت بشكل كامل"

الملحقات و المرفقات:

أولاً : أسماء وصور الضحايا

تمكن فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان من توثيق مقتل 3 أطفال:

- الطفل محمد رزوق / 14 عام / حلب - السكري / جراء القصف على الحي بالبراميل المتفجرة
- الطفلة يسرى محمود حمادة / 10 أعوام / حلب - السكري / جراء القصف على الحي بالبراميل المتفجرة.
- الطفلة مروة محمود حمادة / 14 عام / حلب - السكري / جراء القصف على الحي بالبراميل المتفجرة.

ثانياً : صور للقصف و الدمار الذي لحق بالمسجد



الاستنتاجات القانونية:

نلاحظ أن النظام السوري قد ارتكب جريمة الحرب المتعلقة بتدمير الممتلكات وكما هو منصوص في القانون الدولي الإنساني فإن المساجد من الممتلكات المشمولة بالحماية في اتفاقية جنيف عام 1949 وقد ارتكبت في ظل نزاع مسلح غير دولي وكانت هدفاً مدنياً.

إضافة إلى ذلك

- (1) تؤكد الشبكة السورية لحقوق الإنسان بأن القصف على المسجد كان عشوائياً وقد وجه ضد أفراد مدنيين عزل ، وبالتالي فإن القوات الحكومية والشبيحة قامت بانتهاك أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان الذي يحمي الحق في الحياة. إضافة إلى أنها ارتكبت في ظل نزاع مسلح غير دولي فهي ترقى إلى جرائم جريمة حرب وقد توفرت فيها كافة الأركان .
- (2) أيضاً ترى الشبكة السورية لحقوق الإنسان بأن ما حدث في المتمثل في جريمة القتل التي هي تؤدي إلى جريمة ضد الإنسانية ، لأنها ليست الحالة الأولى بل أصبحت حدثاً شبه يومي وعلى نحو يشمل مختلف المحافظات السورية فهي منهجية و واسعة الانتشار.
- (3) إن الهجمات العشوائية التي قامت بها القوات الحكومية تعتبر بمثابة انتهاك للقانون الإنساني الدولي العرفي، ذلك أن القوات الحكومية أطلقت قذائف على مناطق مأهولة بالسكان ولم توجهها إلى هدف عسكري محدد.
- (4) إن تلك الهجمات، ولا سيما عمليات القصف، قد تسببت بصورة عرضية في حدوث خسائر طالت أرواح المدنيين أو إلحاق إصابات بهم أو في إلحاق الضرر بالأعيان المدنية. وهناك مؤشرات قوية جداً تحمل على الاعتقاد بأن الضرر كان مفرطاً جداً إذا ما قورن بالفائدة العسكرية المرجوة.
- (5) إن حجم المجزرة ، وطبيعة المجازر المتكررة، ومستوى القوة المفرطة المستخدمة فيها، والطابع العشوائي للقصف والطبيعة المنسقة للهجمات لا يمكن أن يكون ذلك إلا بتوجيهات عليا وهي سياسة دولة.

التوصيات:

إلى مجلس حقوق الإنسان

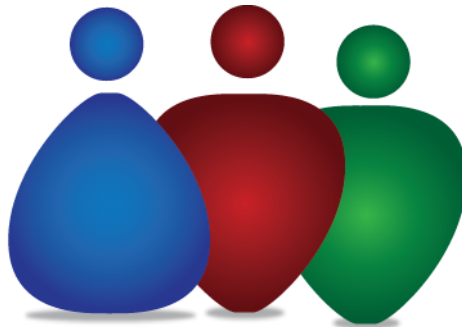
- (1) اعتبار الاعتداءات التي حصلت في سورية على حرمة المساجد انتهاك لحقوق الإنسان الأساسية والتي تمس مقدساته وكرامته.
- (2) التنديد بانتهاكات النظام وتعيدها على دور العبادة والمساجد وتوثيقها.
- (3) الضغط على النظام والطلب منه بشكل رسمي وقف انتهاكاته فيما يمس المساجد.
- (4) مطالبة الدول الداعمة للحكومة السورية بالسلاح و العتاد اتخاذ مواقف واضحة من انتهاكاته والضغط الدبلوماسي والسياسي عليه لكبح تلك الانتهاكات ووقفها.

إلى الجامعة العربية

- (1) التنديد بانتهاكات حرمة دور العبادة والمساجد وتوثيقها.
- (2) الدفع إقليمياً ودولياً لاتخاذ قرارات فعالة في هذا الصدد.
- (3) مطالبة النظام بالتوقف عن تلك الانتهاكات والتي تمس المسلمين في أنحاء العالم.
- (4) مطالبة الدول ذات التأثير على نظام الأسد الضغط عليه لوقف انتهاكاته الممنهجة والمتعمدة للمساجد.

إلى مجلس الأمن

- (1) التنديد بانتهاكات القوات الحكومية لحرمة المساجد وتجريمها.
- (2) إصدار قرار ملزم للنظام بوقف جميع انتهاكاته وبالتحديد للمساجد ودور العبادة.
- (3) التحذير من تبعات تلك الانتهاكات على السلم الاجتماعي والدفع باتجاه حروب طائفية ودينية وتحميل الحكومة المسؤولية الكاملة عن ذلك.
- (4) إعلان طلب حماية للمساجد والأماكن الأثرية والتحذير من المساس بها.



Syrian Network
For Human Rights

الشبكة السورية لحقوق الإنسان